من يصلح من الوزراء سندعمه ومن يخفق فسنحاسبه

العدساني: مستمر في متابعة القضايا التي كلف مجلس الأمة الجهات الرقابية التحقيق فيها

جدد النائب رياض العدساني تأكيده استمرار متابعة جملة من القضايا التي كلف بها المجلس جهات التحقيق الرقابية للانتهاء منها، مثل التجاوزات في بند الضيافة الخاص بوزارة الداخلية، وحساب العهد، والحيازات الزراعية والصناعية، وتجاوزات المجلس الأولمبي الآسيوي، بالإضافة إلى قضية الإيداعات المليونية.

وقال العدساني في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «في تاريخ ٥ فبراير من العام الماضي قلت إن الإيداعات ماضي إلا رأس الجليد، وأن هناك قضايا أخرى ومتورطين آخرين، وهناك قضايا مستجدة وقضايا أخرى كنت أنوي التطرق لها من فساد ومفسدين وتعديات قانونية ومالية».

وأضاف «لدينا قضايا بند الضيافة والقسام الصناعية والإسكان والنصب العقاري وعطايا النواب والمجلس الأولمبي وحساب العهد».

وبين أنه في ملف بند الضيافة الخاص بوزارة الداخلية اتضح للجنة الميزانيات والحساب الختامي وجود خلل وتضخم في الحسابات، مشيرًا إلى أنه بتاريخ ١٧ يناير من العام الماضي ذكر في اجتماع لجنة الميزانيات لوزير الداخلية والوفد المرافق له وممثلو ديوان المحاسبة وجود هدر وتضخم في حساب الضيافة.

رياض العدساني

وقال «إن جميع الأجهزة الرقابية والوزير المعني استجابوا للطلب وتم تشكيل لجنة تحقيق، وتبين كثرة المناقلات المالية لبند الضيافة وتم تكليف الأجهزة الرقابية فحص جميع السجلات، وفي شهر يناير الماضي أثبت تقرير وزارة الداخلية والجهات المالية وجود شبهة تزوير بمحررات رسمية وتعد على المال العام، وبالتالي أحيل الملف إلى النيابة العامة.

وبين العدساني أن لجنة الميزانيات سارت بخطوات ثابتة في متابعة تجاوزات لا يسكت عنها في استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تضم أكثر من 30 مليار دينار، وكذلك الاستثمار في ابراج كابيتال، مؤكدًا أن المدير السابق للتأمينات حقق تكسبًا غير مشروع وأن الوزير الحالي سيحاسب إذا استمرت التجاوزات.

وذكر أنه تقدم مع عدد من النواب بطلب لفحص سجلات بند المساعدات الاجتماعية بمجلس الوزراء وعطايا النواب، معتبرًا أن تقديم العطايا للنواب بمثابة الرشوة، وأمر يتعارض ودورهم الرقابي على الحكومة.

وأكد أن ديوان المحاسبة مطالب بألا يتجاوز المهلة التي تنتهي في 1 اكتوبر 2018 لتقديم تقريره النهائي بشأن فحص السجلات.

وأفاد بأنه قدم أيضا خلال أحد اجتماعات لجنة الميزانيات والحساب الختامي ملفا للوزير المعني ولمدير الهيئة العامة للزراعة بالتجاوزات الحاصلة في ملف الحيازات الزراعية لمعالجتها، مؤكدًا انه وجه سؤالاً برلمانيًا هو بمنزلة استجواب للوزير المعني حول هذا الملف.

وقال «نحن نراقب كل الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء، ومن يصلح منهم سوف ندعمه، ومن يخفق سوف نحاسبه»، مشددًا على ضرورة إحالة كل المتجاوزين في ملف الحيازات الزراعية إلى النيابة العامة. وأوضح أن الهيئة العامة للصناعة لها مبالغ بقيمة 18 مليون دينار غير محصلة، وذكرت الهيئة أن ما تبقى من هذه الأموال غير المحصلة 5 ملايين دينار، مشددًا على أن هذه أموال للدول يجب تحصيلها.

وقال العدساني إن المجلس الأولمبي الآسيوي يحتوي على شبهة غسيل أموال، ونحن لم نصمت عن هذا الأمر بل ذكرت جميع المعلومات خلال جلسة مجلس الأمة، مشيرًا إلى أن الحكومة ذكرت خلال الجلسة أن الملف أحيل للنيابة العامة وبالتالي أصبح الأمر لدى القضاء.

وفيما يتعلق بالصندوق الاستثمار لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموانئ، أوضح العدساني أنه تم ضبط الشخص المسؤول عن التجاوزات والتعديات على المال العام وجار التحقيق معه.

ونوه بأنه وجه أسئلة برلمانية بخصوص قضية النصب العقاري واستيلاء بعض المستثمرين على أموال المواطنين، وتم إبلاغه بتشكيل لجنة لوضع ضوابط وإجراءات للتحقيق بهذه القضية وخصوصًا أن الضحايا هم صغار المستثمرين.

ولفت إلى أن لجنة الميزانيات قامت في شهر أبريل ٢٠١٨ بتكليف جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة فحص سجلات هيئة الإعاقة للحد من التجاوزات واتخاذ الإجراءات القانونية.

وزاد: أنا ذكرت بأن أي تصريح ذكرته ملزم به، وأي وزير يخفق ستتم محاسبته، والتقرير الخاص بسجلات هيئة الإعاقة سيتم رفعه في شهر أكتوبر المقبل، ونحن بانتظار رفع التقارير للتحقق من الإجراءات الحكومية».

وبين أنه تم تكليف الجهات الرقابية فحص سجلات قضية العهد المالية واتضح أن بعض الجهات زادت المبالغ فيها المتضخمة.

الصالح يقترح إنشاء مدارس خاصة بذوي الاحتياجات في المحافظات كافة

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: لما كان أبناؤنا من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، يعانون من صعوبات كثيرة تواجههم خلال الانتقال اليومي من المحافظات إلى حولي لتلقي التعليم في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولما كانت المادة 13 من دستور دولة الكويت تنص على أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه».

ونظرا لما يلاقيه أبناؤنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأولياء أمورهم، من مشقة بالغة في تحمل الطريق والزحام والتنقل من محافظة لأخرى، تضاف إلى الصعوبات الاساسية التي تواجهها تلك الشريحة لحجم الإعاقة الجسدية والبدنية سواء كانت متوسطة او اعاقة بالغة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«إنشاء مدارس خاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة فيمحافظات الكويت كافة».

الأمين العام لمجلس الأمة يلتقي وفدًا إداريًا من «الشورى العماني»

التقى الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري أمس وفدًا إداريًا من مجلس الشورى العماني الذي يزور المجلس للاطلاع على آلية العمل في مجال شؤون خدمة الأعضاء.

وقام الكندري خلال اللقاء بالإجابة على كل استفسارات الوفد الزائر حول الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة للأعضاء.

وأكد الكندري استعداد الأمانة العامة تقديم أوجه التعاون كافة مع مجلس الشورى العماني بما يضمن نقل وتبادل الخبرات بين الجانبين.

يذكر أن إدارة التدريب بالأمانة العامة لمجلس الأمة نظمت زيارة ميدانية لموظفي مجلس الشورى العماني للاطلاع على تجربة مجلس الأمة الكويتي وآلية العمل في مجال شؤون الأعضاء والخدمات المقدمة لهم.

تتمات

المبارك :

السوري.

وأكد سموه في كلمة دولة الكويت التي ألقاها امام الدورة ال73 للجمعية العامة للامم المتحدة ، التزام دولة الكويت الكامل باحترام سيادة واستقرار اليمن ووحدة أراضيه ، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية ، والتأكيد على دعمها الكامل للشرعية الدستورية في اليمن ، وعلى اهمية تغليب الحل السياسي للأزمة ، من خلال الاستناد إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها ، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الصعيد الاقليمي جدد سمو رئيس مجلس الوزراء الدعوة لإيران ، الى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة ، لارساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. أضاف أن دولة الكويت وبعد مرور تسعة أشهر على عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن خلال الفترة 2018/2019 ، زاد يقينها باهمية إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر مواكبة ومسؤولية لمواجهة التحديات المتزايدة في عالم اليوم.

وقال سموه إن دولة الكويت حرصت ومنذ اليوم الأول لشغلها منصب العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن ، على التمسك بالنهج الموضوعي في تعاملها مع مختلف القضايا والملفات المدرجة بجدول أعمال المجلس ، مضيفا ان هذا النهج اتى كترجمة واقعية لسياستها الخارجية المرتكزة على احترام سيادة واستقرار الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، إضافة لإيمانها بالرسالة السامية لمنظمة الأمم المتحدة والساعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فلم تكن المحددات الثقافية والإثنية والسياسية والجغرافية حاضرة ، عند تناولها للقضايا والمواضيع الواقعة تحت نظر مجلس الأمن رغم تسيد ملفات منطقة الشرق الأوسط لجدول أعماله.

وأكد أن دولة الكويت تسعى من خلال هذه العضوية غير الدائمة إلى تجاوز الإطار الشكلي للمشاركة في أعمال المجلس ، إلى آفاق أكثر رحابة تصبو في غايتها لإعلاء سيادة القانون الدولي بشتى فروعه ، واحترام حقوق الإنسان وبناء مستقبل أفضل لشعوب العالم والبعد كل البعد عن سلوك الانتقائية والتحيز في التعامل مع مختلف القضايا.

ولفت إلى أن هذا التوجه المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والأرث الدبلوماسي لدولة الكويت ، والقائم على تفضيل الحلول السلمية وتعزيز جهود الوساطة بين الفرقاء ، انعكس على تعاطينا مع مختلف القضايا والأزمات التي تعصف بعالمنا اليوم ، حيث كان وما زال الإنسان وحقوقه الثابتة في نقاط الارتكاز لسياستنا الخارجية ، وذلك استنادا لتوجيهات سيدي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر ، والذي كرسته هذه المنظمة العريقة كقائد للعمل الإنساني.

وقال المبارك إن القضية الفلسطينية تعد من أهم وأقدم القضايا المدرجة بجدول أعمال مجلس الأمن ، حيث يصادف هذا العام الذكرى السبعين لصدور القرار 56 في اغسطس 1948 ، بوصفه أول تناول للمجلس لهذه القضية المزمنة ورغم توالي القرارات الصادرة عن المجلس ، وكذلك عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إضافة للعديد من المبادرات الدولية والإقليمية الساعية لإرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط تستمر إسرائيل في نهج التعنت ، ورفض وتجاهل قرارات الشرعية الدولية.

أضاف أن إسرائيل تواصل سياساتها التوسعية من خلال إقامة المستوطنات غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك في تحد سافر ورفض صريح لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، والتي كان آخرها القرار 2334 الذي طالب إسرائيل بالكف عن ممارساتها الاستيطانية غير القانونية. كما تواصل إسرائيل هجماتها المدنسة لقدسية الحرم القدسي الشريف ، إضافة لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني ، من خلال حجز الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها ومعتقلاتها واعتداءاتها العسكرية المتكررة على قطاع غزة ، والتي لم تراع خلالها سلامة المدنيين في النزاعات المسلحة ، ولم تلتزم الإجراءات الدولية المتفق عليها طبقا لمعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وقال سمو الشيخ جابر المبارك إنه من منطلقات حرص دولة الكويت على الانفاذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ، تقدمنا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن في شهر مايو الماضي ، ارتكز على عدة مطالبات لإسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال للكف الفوري عن استخدام القوة غير المشروعة ضد المدنيين ، والدعوة لفرض حماية دولية لضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وأوضح أنه رغم عدم اعتماد مشروع القرار ، فان دولة الكويت لن تألو جهدا وستواصل مساندتها للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، حتى يتم إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل وفقا لمبادرة الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية للسلام ، وتنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والقاضية بحل الدولتين ، وإنشاء دولة فلسطينية على حدود ما قبل الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. أضاف أن الأزمة السورية دخلت عامها الثامن ، في ظل عجز دولي كبير عن إيجاد حل لها ، وإنهاء آثارها المدمرة وخسائرها المروعة ، والتي كان المواطن السوري هو الضحية الرئيسية لهذا الصراع ، مع ارتفاع أعداد القتلى لأكثر من 400 ألف شخص إضافة لأكثر من 12 مليون لاجئ ونازح.

وذكر أن دولة الكويت تقدمت وبالتعاون والتنسيق مع وفد مملكة السويد الصديقة بالقرار 2401 حول الوضع الإنساني في سوريا ، والذي تم اعتماده بالإجماع ، حيث شكل هذا القرار إشارة إيجابية لتضامن ووحدة مجلس الأمن لإنهاء تلك المعاناة الإنسانية ووقف الأعمال العدائية وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري للمحتاجين في الأراضي السورية ، ولكننا نشعر اليوم بالأسف لعدم تنفيذه والالتزام به على أرض الواقع.

وأكد أن هذه الجهود تأتي في سياق الدور الإنساني لدولة الكويت في معالجة تدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا ، منذ بداية الأزمة فيها من خلال استضافتها ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا ، وقدمت بلادي مساهمات طوعية خلال تلك المؤتمرات بما قيمته مليار و600 مليون دولار.

وقال سموه : نجدد هنا موقفنا المبدئي والثابت إزاء الأزمة السورية ، والقاضي بعدم وجود أي حل عسكري لهذه الأزمة ، وعلى أهمية العمل لتكثيف الجهود لجمع أطراف الصراع في حوار مباشر بهدف إيجاد تسوية سلمية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، خاصة القرار 2254 بما يقود إلى إيجاد واقع سياسي متوافق عليه من جميع مكونات الشعب السوري ، وبما يحافظ على وحدة واستقلال سوريا ويحقق طموحات شعبها المشروعة ويضمن محاسبة مرتكبي الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب.

وأشار إلى اليمن الشقيق يعيش تحديات تاريخية دقيقة ذات أبعاد خطيرة على المستويات السياسية والإنسانية والاقتصادية ، أتت نتيجة لانقلاب جماعة الحوثي منذ سبتمبر 2014 على السلطة الشرعية ورفضها المستمر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادرات الدولية الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية ، ومواصلة هذه الجماعة تهديدها لأمن واستقرار المنطقة من خلال إطلاق الصواريخ البالستية على المملكة العربية السعودية الشقيقة ، وتعريض سلامة الملاحة البحرية للخطر في باب المندب والبحر الأحمر ، مؤكدين إدانتنا الشديدة لمثل هذه الممارسات المخالفة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وأوضح أنه من هذا المنطلق نجدد التزامنا الكامل باحترام سيادة واستقرار اليمن ووحدة أراضيه ، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية ، والتأكيد على دعمنا الكامل للشرعية الدستورية في اليمن ذلك البلد الذي كان مهد الحضارة العربية ، وعلى أهمية تغليب الحل السياسي للأزمة ، من خلال الاستناد إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها ، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار 2216.

وقال سموه إنه انطلاقا مع منهج الدبلوماسية الكويتية المتخذة من الطابع الوقائي المرتكز على الوساطة والتسويات السياسية ، استضافت بلادي في عام 2016 وعلى مدى أكثر من 100 يوم وتحت رعاية الأمم المتحدة المشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية. وفي هذا المقام نجدد استعدادنا لاستضافة الأشقاء اليمنيين للتوقيع على اتفاق نهائي ، إذا تم التوصل إليه بين الأطراف اليمنية ، مؤكدين استمرار دعمنا لجهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن الساعية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة يضمن عدم إطالة أمدها.

وأوضح أنه كان لتداعيات الانقلاب على الشرعية في اليمن دور رئيسي في تدهور الأوضاع الإنسانية هناك ، أوصلتها إلى بلوغ إحصائيات مفزعة وغير مسبوقة بات معها الإنسان اليمني يكابد ويعاني من تأمين قوت يومه ، ولم تغفل دولة الكويت هذه الاحتياجات للشعب اليمني الشقيق ، لذا ساهمت بمبلغ وقدره 350 مليون دولار كان آخرها في مؤتمر جنيف الذي عقد في أبريل الماضي ، والذي تعهدت خلاله بتقديم 250 مليون دولار ، والتي سلمت بالكامل لوكالات الأمم المتحدة وأجهزتها العاملة في الشأن الإنساني.

وشدد على أن كل هذا كان بغرض تخفيف حدة التدهور الخطير على المستويات الإنسانية والصحية والاقتصادية ، والتي لن يضمن وقف انحدار مؤشراتها سوى العمل على إعادة الأمن والاستقرار في اليمن ، بما يصون سيادته ووحدة أراضيه وعودة الوئام إلى مختلف أطيافه.

وقال سموه أيضا : تعد تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، تحديا غير مسبوق ضرب النظام العالمي في الصميم ، من خلال التحورات الأيديولوجية للتنظيمات السرية المارقة والتي اتخذت من الإسلام ستارا لنواياها التدميرية.

وأكد أن ما اقترفه ما سمي بتنظيم داعش الإرهابي من جرائم وحشية شاع فيها القتل والدمار في مناطق مختلفة من المنطقة ، أوجب تكوين تحالف دولي لمحاربته ساهمت دولة الكويت بتقديم الدعم المادي والمعنوي له ، عملا بالاتفاقيات المعنية بمكافحة الإرهاب والتي تبنتها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في الأعوام ما بين 1999 حتى 2001. ولفت إلى أن العراق الشقيق كان أول الدول معاناة من جرائم هذا التنظيم الإرهابي ، وقد كان لتعاضد المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن مع الحكومة العراقية دور بالغ الأثر في تطهير الأراضي العراقية من سيطرة ذلك السرطان الإرهابي الخطير.

وقال إنه انطلاقا من قناعتنا بأن معادلة السلام والأمن في مرحلة ما بعد الحروب ، لن تتأتى إلا من خلال إصلاح ما خلفته تلك الصراعات من آثار مدمرة لا تتصادق والإنسانية ، استضافت بلادي مؤتمرا دوليا لإعادة إعمار العراق ، حيث بلغ حجم التعهدات أكثر من 30 مليار دولار ساهمت دولة الكويت خلالها بمبلغ 2 مليار دولار. ونجدد هنا ثبات موقفنا بتقديم مختلف أشكال الدعم ، لمساعدة العراق على استكمال تنفيذ الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وبما يساعد العراق على استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية.

وذكر أنه على ذات الصعيد الاقليمي ومن المنطلقات المبدئية ذاتها لترسيخ قواعد حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، فاننا نجدد الدعوة لجمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة لإرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، وبما يفضي إلى توجيه الجهود والإمكانات في مجالات التنمية والبناء وبما يعكس تطلعات جميع شعوب المنطقة المستقبلية في حياة يسودها الأمن والاستقرار.

أضاف : وتأكيدا على ما ذكرناه سابقا من الدور الذي دأبت بلادي على انتهاجه ، والقائم على منح القضايا ذات الطابع الإنساني أولوية خاصة ، واستجابة للأوضاع المأساوية التي يواجهها اللاجئون من أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار ساهمت دولة الكويت في تنظيم زيارة لمجلس الأمن إلى كل من بنغلاديش وميانمار ، وذلك بغرض بحث أزمة هؤلاء اللاجئين والتعرف على أوضاعهم وتقييم الخطوات التي تم اتخاذها من قبل سلطات البلدين تجاه تلك الأزمة والتي تعد من أسوأ الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم. وسنواصل العمل خلال عضويتنا في مجلس الأمن وبالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية ، لضمان عودة آمنة وطوعية وكريمة لهؤلاء اللاجئين ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في حقهم.

الجارالله :

«الإنجاز الكبير» الذي حققته المملكة في انطلاق القطار السريع بين مكة المكرمة والمدينة المنورة. وهنأ الجارالله الأشقاء في المملكة بهذا الإنجاز ، الذي يصب في خدمة جميع المسلمين ، منوها بالدور الكبير والمهم الذي تلعبه المملكة في خدمة الأمة الإسلامية من خلال رعايتها المتميزة للأماكن المقدسة.

وأكد أن الكويت بدأت في اتخاذ الخطوات العملية لتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الصين ، من خلال تشكيل لجنة في وزارة الخارجية تجمع وزارات الدولة والجهات المعنية لمتابعة تنفيذ الإتفاقيات.

وقال إن الشراكة الاستراتيجية مع الصين تتحقق يوما بعد يوم ، مستذكرا زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في يوليو الماضي الى الصين ، حيث تم استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وابرام عدد من الاتفاقيات. واشار الى الاتفاقيات المبرمة بين البلدين خلال زيارة سمو أمير البلاد ، والتي تتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري ومجالات الطاقة.

ووصف العلاقات الكويتية الصينية بـ«التاريخية» ، مشيرا إلى أن الكويت تعد أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

ولفت الجارالله الى أن الصين من القوى الكبرى وتلعب دورا مؤثرا واساسيا في المنطقة «ولذلك فإن الكويت تحتاج إلى تطوير علاقاتها مع الصين» ، منوها بموقفها التاريخي والمشرف إبان الاحتلال العراقي للكويت عام 1990.

من جانب آخر اجتمع الجارالله أمس مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت لورانس سيلفرمان ، حيث تم خلال اللقاء بحث عدد من أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين ، إضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

الجبير

إنها تأمل لقاء نظيرها السعودي عادل الجبير الأسبوع الجاري على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال الجبير في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك مساء الأربعاء "أمر شائن من منظورنا أن تجلس دولة هناك وتلقي علينا محاضرات ومطالبات... نحن نطالب بالإفراج الفوري والاستقلال (لإقليم) كبيك وبحقوق متساوية للكنديين من أصل هندي. ما هذا الذي تتحدثون عنه؟".

أضاف الجبير "يمكنكم أن تنتقدونا بشأن حقوق الإنسان أو حقوق المرأة... آخرون يفعلون ذلك وهذا حقكم. يمكنكم الجلوس والحديث عن هذا الأمر لكن أن تطالبوا بإفراج فوري؟ ما هذا ... هل نحن جمهورية موز؟ هل نقبل أي دولة ذلك؟ لا! نحن لا نقبل".

وتفجرت الأزمة إثر انتقاد كندا لاعتقالات شملت سمر بدوي الناشطة البارزة في الدفاع عن حقوق المرأة. وشقيقها رائف بدوي وهو مدون معروف يقضي حكما بالسجن عشر سنوات وتعرض للجلد علنا لتعبيره عن آراء معارضة على الانترنت. وتحمل زوجته وأطفاله الجنسية الكندية ويقيمون في كندا. وتقول جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان إن حملة حكومية في الأشهر القليلة الماضية استهدفت عددا من المدافعين عن حقوق المرأة شنوا حملة من أجل حق المرأة في قيادة السيارة ومن أجل إنهاء نظام ولاية الرجل في المملكة.

وقال الجبير "لا نريد ان نكون كرة تتقاذفها أقدام السياسيين في السياسة الداخلية الكندية. ابحثوا عن كرة أخرى تلهون بها. إصلاح الأمر سهل للغاية. عليهم بالاعتذار والإقرار بالخطأ".

السيطرة

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر ، الذي تفقد الموقع تأكيده حرص البنك على سلامة جميع العاملين لديه ، مشيدا بجهود وزارتي الداخلية والصحة وإدارة الطوارئ الطبية والإدارة العامة للاطفاء. وأثنى الصقر على سرعة استجابتهم وقيامهم بعمل اللازم ، متوجها بالشكر أيضا الى جميع الجهات والمسؤولين على سؤالهم وتمنياتهم بسلامة فريق الانشاءات ، وفي مقدمتهم بنك الكويت المركزي.

وكانت الادارة العامة للاطفاء الكويتية اعلنت في بيان صباح أمس ، مكافحتها لحريق وقع في مبنى قيد الانشاء في منطقة شرق.

«هيومن رايتس»

التاسعة، اعتقلت القوات العراقية أصحابها فيما بين أبريل 2014 وأكتوبر 2017، في إطار عمليات مكافحة الإرهاب.

ولم يشاهد أي فرد منهم بعد ذلك، ولم تتلق عائلاتهم أي إجابة من الحكومة العراقية بشأن مصيرهم.

وتقول هيومن رايتس ووتش إن جماعة تحت قيادة رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، مسؤولة عن حوالي نصف حوادث الاختفاء.

ويقول تقرير المنظمة إن «اللجنة الدولية للمفقودين»، التي تعمل بالمشاركة مع الحكومة العراقية ... تقدر عدد المفقودين في العراق بما يتراوح بين 250 ألفا ومليون شخص. واعتمد تقرير هيومن رايتس ووتش، الذي كان عنوانه «حياة بلا آب لا معنى لها»، على «بحوث نشرتها حول الإخفاءات القسرية منذ 2014، ومقابلات إضافية، بين أوائل 2016 ومارس/آذار 2018، مع الأسر ومحامين وممثلين عن المجتمعات المحلية لـ78 شخصا يعتبرون مختفين قسرا، إضافة إلى ثلاثة أشخاص كانوا مختفين قسرا ثم أفرج عنهم. وراجع الباحثون وثائق المحاكم ووثائق رسمية أخرى متعلقة بالإخفاءات».

ويعرّف القانون الدولي الإخفاء القسري بأنه توقيف شخص ما على يد مسؤولين في الدولة، أو وكلاء للدولة، أو على يد أشخاص أو مجموعات تعمل بأذن من السلطات أو دعمها أو قبولها غير المعلن، وعدم الاعتراف بالتوقيف أو الإفصاح عن مكان الشخص أو حالته.

النمش :

السابعة لاجتماعات جمعية الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، على حرص الكويت منذ توقيعها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003، على بذل جميع الجهود الجدية والحثيثة في سبيل تحقيق الغايات والأهداف السامية التي نصت عليها الاتفاقية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

وأوضح أن «من أبرز تلك الجهود هو الانضمام إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في عام 2014، وصدور القانون رقم 2 لسنة 2016 بإنشاء هيئة «نزاهة».

وأشار إلى أن «نزاهة» تبذل قصارى جهدها للعمل بالحرفية التي تجعلها في مركز الدائرة، وتستقطب اليها الأجهزة المعنية كافة في الدولة للمشاركة في تحقيق الأهداف المرجوة التي انشئت من أجلها وفقا لمعايير مكافحة الفساد المتضمنة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومع أولويات خطة التنمية الوطنية للكويت.

الكويت

العيسى، ومن الجانب العراقي قائد المنطقة الرابعة اللواء ركن سلام جواد كاظم. وناقش الاجتماع الذي عقد في منفذ العبدلي الحدودي، السبل الكفيلة بتحقيق التكامل الامني بين اجهزة امن الحدود في البلدين ، والاطلاع على استعدادات الاجهزة الأمنية لحالات الطوارئ ، بشكل يضمن امن وسلامة الحدود البرية إلى جانب تعزيز التنسيق والتعاون المستمر في مجال مراقبة الحدود البرية في إطار الاتفاقيات الامنية ذات الصلة بوزارة الداخلية.

كما تمت مناقشة كيفية تبادل المعلومات وأهمية دور ضباط الاتصال بين الجانبين، كذلك تطرق الاجتماع إلى الزيارات المتبادلة ومناقشة الاوضاع الأمنية التي تهم الجانبين وخاصة فيما يتعلق بامن الحدود.

ويهدف الاجتماع الى متابعة تنفيذ مقررات اللجنة الوزارية العليا المشتركة الكويتية العراقية، فيما يتعلق بأمن الحدود البرية بين البلدين الى جانب تنمية التنسيق الثنائي ، وتعزيز اجراءات حماية ومراقبة الحدود ، من خلال السرعة في تبادل المعلومات المشتركة التي تساهم في ضمان امن الحدود، وتطوير التعاون بين البلدين الشقيقين لمواجهة اي تحديات او مستجّدات خصوصا في ظل الظروف التي تشهدها المنطقة.

ليبرمان :

لكن ليبرمان الذي كان يزور الشطر الذي تسيطر عليه إسرائيل من معبر القنيطرة أمس ، أعلن أن استئناف العمل في المعبر يعتمد على سوريا.

وقال للصحفيين "حقيقة اننا جئنا هنا إلى بوابة الفا وان قوات الأمم المتحدة بدأت تعمل وتقوم بدوريات بمساعدة من الجيش الإسرائيلي، تشير إلى أننا مستعدون لإعادة فتح المعبر".

وكان ليبرمان يشير إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي تعطل عملها في مراقبة منطقة منزوعة السلاح اقيمت عام 1974 بين الشطر الذي تحتله إسرائيل من الجولان والجانب السوري، بسبب الحرب الأهلية السورية.

وقال ليبرمان "في الوقت الراهن، الكرة في ملعب سوريا".